

## بلاغ صحفي الثلاثاء 6 أكتوبر 2020

ترأس السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والسيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، يوم الاثنين 5 أكتوبر 2020، بمقر الوزارة بالرباط، اجتماعا خصص لتدارس مجالات التعاون المشترك وأولويات الاشتغال بين القطاعين.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار العمل المشترك بين الطرفين لتنزيل مقتضيات القانون الإطار 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ولا سيما في الشق المتعلق بالتربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، وتفعيل مقتضيات القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة الباب الثالث المتعلق بالتربية والتكوين.

وأكد السيد سعيد أمزازي، في مستهل هذا الاجتماع، أن الوزارة عملت على بلورة استراتيجية للتربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، تسعى من خلالها إلى تمكين هذه الفئة من الأطفال كيفما كانت إعاقتهم خفيفة أو متوسطة ذهنية أو حسية من متابعة الدراسة بالأقسام العادية أو بأقسام الإدماج المدرسي داخل المدارس المغربية حسب البرامج المعمول بها رسميا.

وأشار أنه منذ الانطلاقة الرسمية للبرنامج الوطني للتربية الدامجة في 26 يونيو 2019 اتخذت الوزارة العديد من التدابير الرامية إلى الإرساء الفعلي والتدريجي للتربية الدامجة على مستوى المؤسسات التعليمية، خاصة في المجال البيداغوجي من خلال إعداد الإطار المرجعي لأقسام التربية الدامجة بدعم من منظمة اليونسيف، ووضع وتفعيل عدة للتكوين الأساس والمستمر لتقوية قدرات الفاعلين التربويين في هذا المجال ومصاحبتهم.

وأضاف السيد الوزير أن هذه الجهود تبرزت تدريجيا بتحويل 700 قسم مدمج سابقا إلى قاعة الموارد للتأهيل والدعم يستفيد من خدماتها حوالي 8 آلاف تلميذة وتلميذ، وكذا تأهيل وتكثيف مضامين الامتحانات وعملية التصحيح وظروف اجتيازها ومدتها، مشيرا أن عدد المترشحين الذين أجروا اختبارات الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا دورة 2020 بلغ حوالي 539 مترشحا ومترشحة وبلغت نسبة النجاح في هذا الاستحقاق الوطني بالنسبة لهذه الفئة من التلاميذ 68.1 في المائة، إلى جانب الترخيص لما يفوق 450 مساعدا في الحياة المدرسية لمرافقة التلاميذ في وضعية إعاقة بالمؤسسات التعليمية وتمكين حوالي 3 آلاف و591 طفل من الدعم الاجتماعي، فضلا عن إعادة حوالي 670 طفلا إلى التمدريس في إطار برنامج أقسام التربية غير النظامية مراكز الفرصة الثانية، بما فيها الجيل الجديد.

وأكد السيد الوزير أن برنامج التربية الدامجة يعتبر ورشا أفقيا مفتوحا أمام مساهمة الجميع ويتطلب منهجية تشاركية فعالة يساهم فيها جميع الفاعلين من قطاعات حكومية ومجتمع مدني والأسر والهيئات المتخصصة، مشيدا بالدور الهام والعمل الميداني الذي يضطلع به النسيج الجمعي العامل في مجال الإعاقة.

من جهتها، أبرزت السيدة جميلة المصلي، مساهمة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعي والمساواة والأسرة في تحسين ظروف دعم تمدريس الأطفال في وضعية إعاقة، وذلك في إطار خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، حيث استفاد حوالي 13321 طفلا منحدرًا من الأسر المعوزة من 167 مليون درهم كدعم مالي يقدمه هذا الصندوق، عبر 276 جمعية شريكة، منهم 2906 تلميذة وتلميذا بالمؤسسات التعليمية النظامية.

وخلص اللقاء إلى خلق لجنة مشتركة للتنسيق والعمل بين الوزارتين مع التركيز على مجموعة من المحاور ذات الأولوية، ولاسيما مأسسة التعاون بين الوزارتين من خلال إبرام اتفاقية شراكة والتنسيق ووضع آليات التكامل في مجال دعم تمدريس الأطفال في وضعية إعاقة بالوسط المدرسي والعمل المشترك على تقنين ومعييرة الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية والوظيفية التي تقدمها الجمعيات داخل المؤسسات المتخصصة أو المؤسسات التعليمية والمدعمة في إطار صندوق التماسك الاجتماعي.